الانظمة العربية ذات التوجه الديمقراطي

والمأزق الوطني العراقي

هل كان قد وصل العراق الى ما هو عليه الحال الان من مأساة، لو كان قد ساد البلاد نظام حكم دستوري برلماني منتخب بحرية يسمح بتعدد الاراء والاحزاب في ظل سيادة القانون ؟ الجواب على الاغلب سيكون لا...ولا كبيرة.

كان من المتوقع من اي حاكم يقود بلده الى مثل الهزيمة التي لحقت بالعراق ان يتخلي عن منصبه او على الاقل يرجع نفسه ويصحيح مساره، لا ان يصر على اخطائة ويصور الامر وكأنه مجرد خطأ او مؤامرة اجنبية. لقد سيق شعب العراق الى حربين دامت الاولى ثماني سنوات والثانية اعادت البلاد الى عالم التخلف والفاقة، دون ان يستشار او يسأل رأيه !!

لقد كان باستطاعة صدام حسين ان يحرم الامريكان من نصر سياسي بعد تحقيقهم النصر العسكري لو توجه نحو الممارسة الديمقراطية الحقة، وليس مجرد رفع الشعارات البراقة التي لم تعد تغني او تقنع احداً. إن استمرار النهج الدكتاتوري في الحكم قدم الذريعة للقوى الاجنبية للاستمرار في معاقبة الشعب العراقي بالحصار الاقتصادي والتجويع واستنزاف ما تبقى من قدراته الصناعية والعلمية.

وكان من نتائج نهج الحكم الدكتاتوري طوال العقدين الماضيين ان حُرم العراق من معارضة وطنية تعمل على ارض الوطن، حيث اضطرت المعارضة الى اللجوء الى الخارج الامر الذي اسقطها ضحية بيد دول اللجوء التي استغلتها لاغراض ومصالح انظمتها التي تعاني من امراض النظام العراقي ذاتها.

لقد اصبح الاعتماد الكلي على الدعم الخارجي بمثابة النهج الثابت لمعظم الاحزاب العراقية المغتربة، وكرس ابتعادها او فقدانها للقواعد الشعبية في العراق، واحتياجها للدعم المالي والاعلامي الى ارتماء البعض منها في احضان الدول الاجنبية. وبقدر تعدد الدول المعادية لنظام صدام حسين تعددت القوى الحزبية العراقية، وتوزعت بين تلك الدول فهناك من يعمل ضمن التوجه السوري او الايراني او السعودي، وهناك من يسعى لربط الصلة مباشرة بواشنطن ولندن مما كرس فقدان الارادة الحرة والاستقلالية في عمل هذه التنظيمات.

الخارطة السياسية للاحزاب العراقية المعارضة في الخارج :

1- مجموعة دمشق من الاحزاب القومية: وتضم حزب البعث (قيادة العراق)، وعددا من الاحزاب والشخصيات العراقية ذات الاتجاه القومي العربي المقيمة في دمشق. وجميعها تعاني من الهيمنة والتدخل السوري

الرسمي في نشاطها وقد تعرض بعضها الى الاضطهاد وحتى الاعتقال بسبب اتخاذ مواقف تختلف مع توجهات القيادة السورية، وهذا ما يفسر لنا هرب البعض من عناصر تلك الاحزاب الى الدول الاسكندنافية واوربا سعيا وراء اللجوء السياسي.

2- الحزب الشيوعي : مر الحزب بصعوبات جمة اهمها تفكك الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية التي كانت تمثل السند الفكري والمادي لقيادة الحزب. كما ان الاضطهاد الذي عانى منه الحزب على يد صدام اضعفه وتساقط الكثير من عناصره. و يلاحظ اليوم غلبة العنصر الكردي على قيادة الحزب حتى بات تنظيم كردستان القوة الاساسية في الحزب، كما تعكس تركيبة قيادة الحزب الثقل الكردي فيه. والحزب متحالف مع الجبهة الكردستانية ولكن في الوقت ذاته مازال نشطاً كطرف مستقل في لجنة العمل المشترك، كما ويتخذ الحزب من دمشق مقرا له.

3- الاحزاب الاسلامية الشيعية ، هناك ما لايقل عن عشرة تنظيمات حزبية اسلامية تتخذ معظمها من طهران مقرا لها، اهمها المجلس الاعلى للثورة الاسلامية برئاسة محمد باقر الحكيم، وحزب الدعوة الاسلامية (تعرض حزب الدعوة مؤخرا الى انقسام حيث انفصلت مجموعة منه سمت نفسها بكوادر حزب الدعوة، واغلبها موجودة في اوربا)، منظمة العمل الاسلامي برئاسة الشيخ تقي المدرسي وغالبا ما تختلف هذه المنظمة مع المجلس الاسلامي الاعلى وتميز نفسها بأدعاء عراقية مواقفها مقابل ايرانية نهج المجلس الاسلامي الاعلى بزعامة السيد باقر الحكيم ويلاحظ ان هذا الحزب يتخذ من دمشق مركزا لنشاطه. وهناك عدد اخر من التكتلات والقوى الاسلامية الاقل نفوذا منتشرة في اوربا. اما الاحزاب الاسلامية السنية فان من ابرزها حركة الاخوان المسلمين التي تنشط تحت اسم الحزب الاسلامي العراقي الذي اصدر مؤخراً صحيفة في لندن باسم "دار السلام".

4- واخيرا، وليس اخرا، الاحزاب الكردية، التي شكلت جبهة كردستان وتضم ثمانية احزاب كردية، ابرزها الحزب الديمقراطي بزعامة مسعود البرزاني، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني. تعاني هذه الجبهة من التنافس المستمر بين هذين الزعيمين الامر الذي شل الكثير من عمل الجبهة نظرا لضرورة اجماع كافة الاعضاء على قراراتها.

وتشكلت في مطلع عام 1991 قيادة مشتركة لعدد من الاحزاب المعارضة سميت بلجنة العمل المشترك، تضم 17 حزبا منها الجبهة الكردستانية، والحزب الشيوعي، وحزب الدعوة الاسلامي والمجلس الاسلامي، اضافة الى تكتلات قومية عربية، ابرزها حزب البعث (قيادة العراق) ومقره سوريا. ونظمت هذه اللجنة مؤتمرا للاحزاب العراقية المعارضة عقد في آذار (مارس) 1991 في بيروت.

5- مجموعة الرياض من الاحزاب العراقية :

انبثق في مطلع عام 1991 حزبان مدعومان مباشرة من السعودية وهما الوفاق الوطني والمجلس العراقي الحر، وقد اتخذا منحى مغايراً للجنة العمل المشترك ويسعيان لتشكيل محور منافس لها الامرالذي أضعف الطرفين وشغلهما في نزاعات وخصومات جانبية. وانشقت مجموعة برئاسة سامي عزارة المعجون عن المجلس الحر في اواخر عام 1991 وشكلت حزباً باسم حركة الاصلاح الوطني. اضافة الى وجود عدد من الشخصيات العراقية المدنية والعسكرية السابقة كابراهيم الداود، وحسن النقيب، وطالب شبيب وغيرهم ممن يعتمدون على السعودية.

ان مأساة العراق وشعبه ليست في حكامه وحسب بل وفي احزاب المعارضة المتناحرة في الخارج التي فشلت في تقديم البديل المقبول عراقيا و عربيا و عالميا.

النظام العربي الاقليمي:

فشل النظام الاقليمي العربي، متمثلا في جامعة الدول العربية، في ايجاد حل عربي للازمة قبل الحرب و بعدها. وباتت الساحة العربية منقسمة ومن الصعب جدا تحركها اليوم بشكل موحد او فعال، كما اصبح النفوذ الامريكي حاسما في سياسات بعض الحكومات العربية، خاصة الخليجية منها، التي وجدت في اخطاء صدام الذريعة للانغلاق والتخلي عن المسؤولية العربية المشتركة. بل اصبحت فعالة في اعاقة اي تضامن عربي مشترك يعطي الفقراء العرب الحق في المطالبة والمشاركة الحقيقية في مستقبل المنطقة.

ويعني استمرار صدام في الحكم بقاء المأساة عراقيا وعربيا، كما ان تغييره بطريقة سعودية او امريكية هو خيار محفوف بالكثير من المخاطر بالنسبة للشعب العراقي اولا والعرب ثانيا.

الخيار الوطني العراقي :

ان القوى الوطنية العراقية تدرك جيدا بان مسؤولية انقاذ العراق تقع على كاهل الشعب العراقي اولا، وليس هناك من بديل عن الشعب العراقي في تحمل المسؤولية ولكن امام هول المأساة يسعي ويفتش ابناء العراق عن الاصدقاء والحلفاء. ان الدول العربية التي تحالفت مع امريكا في عدوانها على العراق لا يمكن ان تفكر او ترضى بعراق حر مستقل ديمقراطي، فمجرد تورطها في المشاركة في ضرب العراق هو دليل على فقدانها الارادة الحرة وعليه لامجال للامل بخلاص العراق وشعبه على يد دول الجوار التي تحالفت مع امريكا في ضرب العراق، لكنها تسعى اليوم لان تكون طرفا مقرراً لمصير عراق ما بعد صدام وربما ستجد هذه الدول استعداداً من بعض العراقيين للتعاون معها نتيجة جزع ويأس او تبعية وعمالة.

وفي غياب مقومات التضامن العربي المشترك، علينا ان نعترف بان هناك حالة انقسام عربي حقيقية. فالكتلة النفطية الغنية الخليجية منكفئة على ذاتها. ودول الفقر والحروب الاهلية، كالسودان والصومال ولبنان اعجز من تنقذ نفسها وسيبقى دورها متأثرا وليس مؤثراً ولامد طويل قادم.

اما النظام المصري فقد وجد فرصته في مآسي الاخرين، فحرب العراق وايران خدمت النظام المصري بان جعلت من العراق يسعى لاعادة مصر الى الصف العربي مقابل الدعم السياسي والعسكري له، وكانت عودة الجامعة العربية لمقرها في القاهرة رمزا لهذا التحول. لكن مصر اصبحت مرهونة لامريكا بسبب اعتمادها الكبير على الغذاء والمساعدات الامريكية (تحتل مصر المرتبة الثانية بعد اسرائيل في سلم الدول التي تقدم لها امريكا المساعدات) فهي اضعف من ان ترد لامريكا طلبا. ان الوثائق والمصادر الرسمية (انظر الكتاب الابيض الاردني - آب 1991) تؤكد مساهمة مصر في اجهاض التوصل الى حل عربي لازمة العراق والكويت. لقد فقدت مصر دورها الريادي بفقدانها استقلالها الغذائي والاقتصادي، وهي اضعف من ان تمارس اي دور سياسي عربي مستقل عن واشنطن، وقد كافأتها امريكا بشطب الكثير من ديونها وتقديم المزيد من العون السعودي. فاندفعت مصر بتشديد الحصار والعقوبات ضد العراق ودعمت القوى العراقية المستعدة للتحالف مع السعودية وبالتالي امريكا. وسخرت مصر خبرتها بشؤون العراق نتيجة العلاقة الخاصة العسكرية والاقتصادية الطويلة بين البلدين ابان حرب الخليج الاولى، لصالح تحقيق الانقلاب العسكري المطلوب امريكيا. وتحت غطاء منتدى العالم الثالث دعت الاوساط المصرية ما يقارب من 30 عراقياً يعملون في صفوف المعارضة في الخارج للمشاركة في مؤتمر عقد في القاهرة في كانون الاول (ديسمبر) 1991 لغرض التعرف على اتجاهات المعارضة العراقية في الخارج.

دول عربية ديمقراطية الاتجاه :

ان غالبية الشعب العراقي تعاني من اضطهاد صدام حسين لكنها بذات الوقت متخوفة من اطماع حكومات دول الجوار وامريكا في العراق، ان تعدد الاحزاب العراقية المعلن عنها في الخارج والمرتبطة بدول الجوار اسهم في تنمية شعور الاحباط لدى الشعب العراقي،خاصة بعد عجز تلك الاحزاب في قيادة الانتفاضة او تقديم بديل وطني مستقل، كما ان مساندتها للحصار الاقتصادي على العراق بحجة اسقاط صدام كرس عزلتها عن الاوساط العراقية في الداخل.

ان فشل الاحزاب المعارضة في الخارج في تقديم النموذج الوطني البديل، لا يعني اطلاقا قبول الشعب العراقي استمرار الدكتاتورية القائمة ويتطلع العراقيون الى الخارج وبالذات الى الشعوب العربية من اجل الدعم والمساعدة للخلاص من المأساة التي يعيشونها، واذا كان البعض من العراقيين يأمل خيراً في السعودية وامريكا فان هناك تيارا عراقيا واسعاً يطالب بحل وطني مستقل و يتطلع الى دعم الدول العربية التي لم تشارك في التحالف الامريكي ضد العراق، وبالذات دول عربية ذات تطلعات وممارسات ديمقراطية كالجزائر واليمن والاردن. لقد سعت هذه الدول جاهدة من اجل حل عربي للازمة كما انها، بأستثناء الاردن، ليس لها اي حدود مشتركة مع العراق، ولم يُعرف لقادتها اطماع بالعراق. بل ان مواقف قيادات هذه الدول كانت ودية تجاه شعب العراق ومصالحه الوطنية. والاهم

من هذا وذاك ان هذه الدول تتجه نحو الديمقراطية بخطوات متفاوته لكنها اكيدة. وبالتالي لها مصلحة مشتركة مع دعاة الاستقلال والديمقراطية في العالم العربي.

ان عجز الجامعة العربية والانكفاء الخليجي على الذات يجب ألا يضعف من دور هذه الاقطار ذات التوجه الديمقراطي في المساعدة للخروج من المأزق الوطني العراقي، بل قد يحملها مسؤولية اضافية فانها من الدول القليلة التي لها مصداقية عند اغلبية الشعب العراقي كما ان النظام الحاكم في العراق لا يمكنه رفض دورها بحجة مشاركتها في قوات التحالف.

بعض ملامح دور الانظمة العربية الديمقراطية :

يمكننا الاشارة الى جملة مواقف واجراءات بأمكان هذه الدول ان تبادر الى اتخاذها، انطلاقا من الايمان بان الحل الوطني العراقي يكمن في اعطاء الشعب العراقي الحق في اختيار حكامه بحرية عبر انتخابات نزيهه وباشراف عربي ودولي لضمان حريتها وحيدتها. ان طبيعة هذه المطلب يدفع العراقيين الى التوجه الى الدول العربية التي استطاعت دخول الحياة الديمقراطية ومارست الانتخابات الحرة كالجزائر والاردن واليمن وتونس.

- ابتداءاً، معاناة العراق ليس شأناً خاصاً لايعني بقية الدول العربية غير المجاورة للعراق جغرافيا، بل نتوقع ان تتصرف هذه الدول العربية الديمقراطية من منطلق الحرص القومي والاسلامي والديمقراطي على سلامة العراق، وتساهم بايجابية وفعالية في معالجة المأساة العراقية القائمة الان. كما ان لهذه الدول مصلحة بنجاح التيار الديمقراطي وتجذيره في العالم العربي عبر مؤسسات ثابتة.

- التنسيق فيما بين حكومات هذه الدول من اجل التوصل الى صيغة تحرك عربي ديمقراطي يساعد العراق وشعبه ويخرجه من ضائقة الجوع والاضطهاد السياسي، وبما يحافظ على استقلال ووحدة وحرية العراق.

- التكاتف في مواجهة ضغط دول الخليج وبالذات السعودية الذي يتخذ اشكالا مختلفة من الاغراء المالي والتهجير لمواطني هذا البلد او ذاك، كما حصل لابناء اليمن والاردن العاملين في الخليج.

- ممارسة الضغط على الحكومة العراقية للمساهمة بالخروج من الازمة والمجاعة من خلال حل ديمقراطي يعطي الشعب حق المشاركة في ايجاد الحل، وانهاء الهيمنة الفردية والارهاب السياسي.

- مد جسور الصلة بين حكومات هذه الدول والقوى العراقية السياسية بمختلف اتجاهتها بامل التعرف على وجهات نظرها وبالتالي اكتشاف امكانية العمل المشترك بما يخدم التضامن العربي واستقلال وحرية الشعب العراقي. والسعي الى المساعدة في رفع الضغط الذي يفرض عليها من قبل دول الجوار.

- ان الحل الوطني العراقي لا يمكن فرضه، بل لابد من كسب ثقة الناس عبر مؤسسات ديمقراطية منتخبة. وبالامكان ان تطالب الدول العربية ذات التوجه الديمقراطي من النظام العراقي قبول صيغة الحل الديمقراطي للازمة من خلال الموافقة على أجراء انتخابات حرة باشراف هذه الدول ومنظمات دولية اخرى لاستفتاء الشعب باختيار حكامه. ويمثل هذا بديلاً منطقياً ووطنياً للشعب العراقي الرافض للدكتاتورية والتبعية بذات الوقت. خاصة وان الكثيرين يعملون لاستغلال عداء الشعب لقيادة صدام حسين لصالح دكتاتور عسكري جديد، اي نظاما طائفيا او تبعيا جديداً.

- ان العراق وشعبه لم يبخل بالمال والبشر في خدمة قضايا الامة العربية، وهو اذ يتوجه الى الاخوة العرب لمساعدته في محنته ينطلق من الشعور بالمشاركة مع اخوته العرب في المصير والقيم الانسانية والاسلامية والقومية.

- ان انتصار ارادة الشعب العراقي عن طريق ممارسة الانتخابات هي المفتاح للخروج من الازمة الحالية التي تهدد بدفع العراق نحو حرب اهلية لا تخدم سوى من لهم اطماع في العراق.

- ان من مصلحة الدول العربية الديمقراطية اتساع انتشار الديمقراطية الى بقية العالم العربي، كما ان الانظمة الدكتاتورية والعائلية القبلية ستحارب مثل هذا التحول بشتى الاعذار. وما نشاهده اليوم من استمرار العداء السعودي للاردن واليمن يعكس خوفها من انتشار رياح الديمقراطية الى بلدانها. ولكن الاساس الاخلاقي والانساني والشعبي الذي تتمتع به دول المحور الديمقراطي يعطيها زخما وقوة معنوية قادرة على مواجهة النفوذ المالي لدول المحور النفطي.

(القدس العربي، لندن ، كانون الاول/ ديسمبر 1991)

(كتب المقال قبل الانقلاب السياسي والغاء الانتخابات البرلمانية في الجزائر)

❋ ❋ ❋